January Revolution And Freedom Of The Media

الفصل الخامس

تحديات العولمة

obeikan.com

obeikan.com

المبحث الأول

القومية العربية في زمن العولمة

لقد تفاعلت ظروف الصراع الاجتماعى والسياسى والثقافى سواء داخل المجتمعات العربية بين الحكومات والشعوب من ناحية وبين الدول والأنظمة العربية المختلفة من ناحية أخرى فى ظل التداعيات الدولية والإقليمية التى أعقبت سقوط المعسكر الاشتراكى الأوربى وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالساحة الدولية واختفاء الصراع شرق / غرب وبروز الفجوة بين الشمال والجنوب وما صاحبها من مظاهر الصراع والتحدى وتصاعد الاهتمام الدولى بقضايا المرأة والبيئة والسكان ثم الأحداث الدرامية التى تعرض لها العالم العربى والتى تمثلت فى حربى الخليج الأولى والثانية وانتهت بالاحتلال الأمريكى للعراق الذى أعقب العدوان الأمريكى على أفغانستان وسلسلة الهجمات الأمريكية لمحاربة الإرهاب بعد ١١ سبتمبر علاوة على المخطط الصهيونى الأمريكى لتصفية القضية الفلسطينية ثم تصاعد الضغوط الأمريكية من أجل تفكيك النظام العربى وفرض نظام إقليمى بديل يستهدف ضم إسرائيل ودول أخرى فيما يعرف بالشرق الأوسط الكبير فى إطار التستر وراء دعوة الإصلاح الديمقراطى داخل الدول العربية.

وقد تزامن ذلك مع اتساع نطاق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية فى مجالى الاتصال والمعلومات وتصاعد نفوذ المؤسسات المالية الدولية والشركات المتعددة الجنسية وسيطرتها على الاقتصاد والثقافة وعسكرة العولمة وتسخيرها لفرض الهيمنة الأمريكية وتسليع جميع أشكال النشاط الإنسانى لصالح السوق العالمية. كل ذلك أسفر عن ظهور تغييرات جوهرية فى أنماط الاتصال ومصادره وقنواته واستخداماته كأداة للهيمنة الدولية وكسلاح حاسم فى الحروب والصراعات الإقليمية.

وقبل أن نطرح السؤال المركزى لهذه الورقة حول الفكر القومى العربى والتحديات التى يواجهها فى ظل العولمة الرأسمالية يجدر بنا أن نشير إلى المشهد العربى الراهن.

المشهد العربى الراهن:

رغم توفر معظم الشروط الأساسية التى تجعل من العالم العربى وطنا مشتركا لشعوبه مثل وحدة الأرض والدين واللغة والتراث الحضارى والثقافى والسوق إلا أن هناك عدة عوامل حالت دون تحقيق التقارب وأدت إلى إضعاف احتمالات التوحيد بين الدول العربية ويعزى ذلك إلى عاملين تاريخيين يشير أولهما إلى طبيعة الزعامات السياسية التى حكمت العالم العربى منذ انتهاء الحقبة العثمانية واستمرارية الكثير منها فى ظل السيطرة الأوربية حتى مرحلة ما بعد الاستقلال حيث استمدت مشروعيتها من خلال تحالفها الوثيق مع قوى الاستعمار الأوروبى التى أوكلت إلى هذه الزعامات مهمة قمع جماهيرها كشرط للقبول بزعامتها السياسية وكان من نتائج ذلك أن سقطت الثقافة فى دائرة العمل السياسى المباشر وتم توظيفها لمصلحة قوى سياسية عربية استبدادية موالية للخارج الاستعمارى أما العامل الثانى فهو يشير إلى عملية الاختراق الثقافى للوطن العربى التى اختلفت أشكالها باختلاف المراحل التاريخية وطبقا لحاجة المشروع الاستعمارى. فقد كانت الأمة العربية من أوائل الشعوب التى سقطت ومنذ وقت

مبكر من تاريخها الحديث فى دائرة استهلاك الثقافة التى تنتج فى دول المركز الأوربى (بريطانيا وفرنسا على الأخص) حيث نجحت المركزية الأوربية فى فرض ثقافتها وغرس نظمها التعليمية فى العالم العربى مخترقة بذلك الثقافة العربية على كافة المستويات والأجيال مستهدفة خلق نخبة من المثقفين العرب الذين رأوا أنه لا بديل أمامهم عن اقتباس الثقافة الأوربية وتعلم لغاتها والانبهار بتراثها العقلانى الليبرالى والنقل الحرفى لمؤسساتها الإدارية والمالية والسياسية مما أسفر عن ظهور أنساق جديدة للثقافة العربية التابعة لثقافة المستعمر الأوربى على حساب اللغة العربية والتراث الثقافى العربى. وقد تبنت هذه الأنساق وروجت لها الكوادر العربية التى نهلت من الثقافة الأوربية وتعلمت فى جامعاتها الأمر الذى أدى فى النهاية إلى فقدان المشروع الثقافى العربى لاستقلاليته وتحول مشروع النهضة العربية الشاملة إلى قاعدة لتبعية أوربية أمريكية شبه كاملة.

جدل العولمة:

الواقع أن العلم الاجتماعى بكل فروعه قد نشط فى العقدين الأخيرين فى دراسة تحليل أبعاد التغيرات العميقة التى طرأت على بنية الاقتصاد العالمى فى ظل العولمة وانعكست على الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية فى كافة أنحاء العالم شمالاً وجنوباً فى إطار التحول الرأسمالى العالمى الذى كرس هيمنة دول المركز وتعاظم دور الشركات المتعدية الجنسية كآليات فعالة فى استثمار الآثار الحاسمة التى أحدثتها الثورة التكنولوجية فى الاتصال والمعلومات لصالح أيديولوجية السوق والمتحكمين فيها. وفى هذا السياق يبرز الجدل حول تأثير العولمة على الدولة القومية ويدور بين تيارين يعكسان التوجهات الفلسفية والأيديولوجية لكل منهما وتتفاوت فى هذا السياق رؤاهم ما بين التركيز على الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والسوسيوثقافية وينتمى أغلبهم إلى دول الشمال المتقدم اقتصادياً وتكنولوجياً. وينطلق التيار الأول من منظور اقتصادى يرى أن تقلص سيادة الدولة القومية على أسواقها بسبب سطوة نفوذ الشركات

المتعدية القوميات التى أصبحت قادرة على نقل نشاطها من دولة إلى أخرى طبقاً لتوفير الميزات النسبية لتنمية هذا النشاط قد أسفر عن انتقال سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية من الدولة القومية إلى هذه الشركات. كما أسفر التداخل والتشابك فى العلاقات الاقتصادية بين ما هو محلى وإقليمى وعالمى عن اختزال الوظائف التى كانت تقوم بها الدولة فى مرحلة ما قبل العولمة خصوصاً بعد أن أصبحت علاقتها مرتبطة بنشاط المراكز الرأسمالية. ومن هنا أصبحت الدولة أداة تتماهى وظيفتها فى مجال خدمة النظام الرأسمالى لا خدمة المصالح القومية.

وينطلق التيار الثانى من منظور تكنولوجى سوسيوثقافى ويرى أن التأثير الأكثر إلحاحاً وشمولاً يتمثل فيما حملته الثورة العلمية والتكنولوجية فى مجالى المعلومات والاتصال. ففى ضوء التفاوت الهائل بين الشمال والجنوب سواء فى موارد الاتصال أو مصادر المعلومات والتعرض لوسائل الإعلام وصنع الصورة الإعلامية وأنماط التدفق المعلوماتى الرأسية القادمة من دول الشمال والمفروضة على شعوب الجنوب وفى قلبها العالم العربى فى ضوء ذلك يمكن القول أن ثورة المعلومات لم تمس إلا عدد قليل من شعوب العالم ولم تتلق شعوب الجنوب الدعوة للمشاركة فى عوائدها خصوصاً العالم العربى الذى لا يزال حتى هذه اللحظة هو مجرد مستهلك ومتلقى بل ومادة لهذه الثورة التكنولوجية ولم يسهم فيها سوى بضعة أفراد يعملون كموظفين أو يبيعون قوة عملهم للشركات الغربية العملاقة دونما أدنى دور فى اتخاذ القرارات مما يترك للغرب دور القيادة فى تلك الثورة التكنولوجية التى استهدفت تسهيل وتخفيض نفقات وزيادة سرعة جمع المعلومات وتصنيفها وتخزينها وتحليلها.

وقد علمتنا التجربة التاريخية أن الحضارة الغربية فى مسيرتها الطويلة قد وظفت المعلومات لقهر الإنسان الجنوبى والحد من حرياته بنفس القدر التى وظفتها فى مجالات أخرى لتحقيق رفاهة الإنسان الغربى وحريته. فثورة المعلومات ليست حدثاً محايداً أو خالياً من القيم المتصلة به والنابعة من الثقافة التى أنجبته وهى فى

هذه الحالة الثقافة الغربية التى تحوى الكثير من العناصر المتعارضة تماماً مع الثقافة العربية والإسلامية وتقاليدها وقيمها وأخلاقها ومثلها العليا بل قد تدفع بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى إثارة الشكوك حول مصداقية الهوية القومية وجدوى التمسك بها فى ظل متطلبات الحقبة العولمية الراهنة.

وفى العالم العربى برزت ثلاث تيارات إزاء تأثير العولمة على الهوية الثقافية القومية ويركز التيار الأول على الأصول الثقافية ويقف على أعتابها مسقطاً كل ما أحدثته حركة التاريخ من تفاعل وتأثيرات وتحولات لكافة المجتمعات دون استثناء. ويعتقد أنصار هذا التيار أن الخصوصية الثقافية لها جوهر ثابت ومستثنى من قوانين الصيرورة التاريخية ولذلك فهى تصلح لكل زمان وهى قادرة على الاستمرارية مكتفية بذاتها عن ثقافة الآخرين ولعل العالم العربى هو المكان الأساسى الذى يضم أنصار هذا التيار حيث تثار قضية العودة إلى التراث والعودة إلى الأصول الأولى ويقصدون بها العصر الذهبى للإسلام باعتباره الدرع الحقيقى الذى يحمى المجتمعات العربية الإسلامية من كل ضروب التبعية والغزو الثقافى ويشير الوجه الآخر لهذه الدعوة إلى الرفض الكامل للتحديث باعتباره جزء لا يتجزأ من عملية التغريب التى يتم بواسطتها انتزاع هوية المجتمع العربى الإسلامى إذ يدفع المجتمع إلى أن يضع طبقة سطحية من القيم والعادات الغربية فوق تلك الجذور العربية الإسلامية التى تضرب فى أعماق التاريخ فتكون النتيجة مزيجاً غير متألف لا يمكن أن تستند عليه نهضة أو إصلاح. وهنا ينبغى أن ننتبه إلى أن هناك فارقاً بين العودة إلى الأصول التراثية من أجل التحرير كما حدث فى الثورة الجزائرية فى مواجهة الاستعمار الفرنسى الاستيطانى الشرس وبين التوقف عند مرحلة تمجيد التراث التاريخى والشعبى وكأن كل الفروق التى تفصل الحاضر عن الماضى البعيد قد سقطت من حساب التاريخ فالواقع أنه لا شئ فى المجال البشرى يعود إلى ما كان عليه بل تتولد على الدوام حقائق جديد ويتشكل واقع ثقافى وحضارى جديد. ولا شك أن عالمية الخطاب الذى يستخدمه أنصار هذا

التيار حيث العالمية سمة أصيلة للإسلام تسبغ على تحركاتها طابعاً عالمياً وتدفعها من ثم إلى الظهور بمظهر البديل الحضارى للغرب. وهذه الخصائص التى لا تحوى بالضرورة كل سمات الحركة العربية الإسلامية تضفى على أنصار هذا التيار مظهراً فريداً أو أسلوباً متميزاً كان لابد أن يشير إليه العديد من الباحثين العرب والأجانب وقد دفع البعض منهم مثل هنتجبتون إلى استخلاص نتائج متعسفة ومبتورة.

وإذا كانت الحركات التى تتبنى هذا التيار ترفض الرؤية المحلية الضيقة التى تتبناها التيارات الاثنية غير أنها تلتقى معها فى الوقوف خارج النطاق الجيوسياسى للهوية القومية كما تشترك مع الرؤية الأثنية فى تغليبها للبعد الثقافى ذى الطابع الدينى وهى بذلك تكفى نفسها مشقة التصدى للمشكلات القومية على المستوى المحلى كما تعجز من باب أولى عن التصدى لقضايا وتحديات العولمة على المستوى الاقتصادى فهى ترفض الدولة القومية والاقتصاد العولمى بإعتبارهما نتائج لمراحل تاريخية سابقة أو كمعوقات شديدة الوطأة فى الوقت الحاضر ويؤدى بها هذا الإنكار إلى موقف له فاعليته فى تعبئة ملايين الجماهير العربية المحبطة ولكن تاثيره الفعلى يظل ضئيلاً سواء على مستوى الديناميات السياسية أو الاقتصادية التى تحكم حركة المجتمعات إزاء العولمة.. ولا شك أن نشاطات هذه الحركات قد أدت داخل المجتمعات العربية إلى خلق مسارات جانبية لمقاومة الآثار السلبية للعولمة حيث ركزت على جبهة الهوية الثقافية العربية على حساب القضايا الاجتماعية والاقتصادية خصوصاً وأنها لم تقدم البدائل الصحيحة على المستويين السياسى والاقتصادى. كما قدمت للحكومات العربية المبررات الضرورية لتعزيز أجهزتها القمعية وفى ذات الوقت قدمت لمخططى سياسة العولمة ولخبرائهم فى العلوم السياسية والاقتصاد فرصة سانحة للتغطية على ما يمارسونه ضد ملايين البشر المهمشين والذين يهددهم الموت والجوع كضحايا لتطبيق سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية للمجتمعات الغربية. إذ جعلتهم

يعتبرون الإرهاب الإسلامى هو الخطر الحقيقى الذى يهدد العالم مغفلين عن عمد صورة ملايين العرب والمسلمين الذين أفقرهم سياسات الاقتصاد العولمى.

أما التيار الثانى فهو على النقيض من التيار الأول إذ يؤمن بأن الثقافة المركزية أى الثقافة الغربية التى تتزعمها الولايات المتحدة باعتبارها القاعدة الأهم والأكثر تأثيراً للمشروع العولمى بوجهه الاحتكارى وقدراته التكنولوجية الهائلة وأدواته الإعلامية وشبكاته المعلوماتية المتقدمة هذه الثقافة جديرة بأن يكون لها الصوت الأعلى رغم ما تحويه من تسطيح للوعى وتشجيع للمبادرات الفردية القائمة على الاستغلال وبث الفوضى وترسيخ للبيروقراطية وترويج للقيم الاستهلاكية ذات الطابع التجارى. ويتبنى هذا التيار بعض النخب العربية التى تدين بولائها الثقافى ومصالحها الضيقة للثقافة الغربية التى تمثل جوهر ثقافة السوق العولمية.

هذا ويركز أنصار التيار الثالث على أن حركة التاريخ تؤكد أن جميع الثوابت الثقافية فى مختلف المجتمعات تخضع لقوانين الجدل والصيرورة أى محكوم عليها بالتفاعل عبر المكان والتغير عبر الزمان ويرى هذا التيار أن الثقافة العربية لم تكن مستهدفة بصورة مباشرة كثقافة فى مرحلة الصراع الأيديولوجى شرق / غرب بل كان هذا الصراع يخدمها على نحو ما باعتباره صراعاً ضد الأجنبى سواء كان شيوعياً أو رأسمالياً الأمر الذى كان يعزز الهوية الوطنية ويخدم الثقافة القومية. أما العولمة فقد حملت الكثير من المخاطر الثقافية التى تهدد المنظومة العربية التراثية المعاصرة من خلال البرامج والمنوعات والمسلسلات الوافدة والإعلانات التى تبثها الفضائيات العربية والأجنبية وشبكات المعلومات الدولية (الإنترنت) وتتمثل أهم إشكالية تثيرها قضية الأقمار الصناعية وشبكات المعلومات الدولية فى كيفية التوفيق بين الحقوق الاتصالية للأفراد والجماعات والحفاظ على الهوية الثقافية القومية خصوصاً فى ظل الانتهاك المتواصل من جانب المتحكمين فى العولمة وحلفائهم المحليين للمواثيق الدولية التى تنص على احترام الطابع المميز للثقافات مثل إعلان اليونسكو ١٩٧٨ وقرار الجمعية العامة عام ١٩٨٢ ووثيقة

الحقوق الثقافية التى طرحها اليونسكو عام ١٩٩٨ والتى تنص على أن التنوع الثقافى واللغوى والفكرى والفنى هو ضرورى ولازم لضمان الصحة الروحية للمجتمعات والأفراد.

هذا ولا يمكن إغفال وجود بعض النخب الثقافية العربية ذات التوجه القومى والمعروفة بتاريخها السياسى دفاعاً عن القومية العربية وأصولها ومناهجها إلا أنها لا تزال تتناول الفكر القومى فى المرحلة الراهنة انطلاقاً من الفترة السابقة التى شهدت صعود حركة التحرر الوطنى فى العالم العربى خلال الخمسينيات والستينيات مما ترتب عليه إسقاط التطورات التى طرأت على الواقع العربى والعالمى فى ظل الحقبة العولمية الراهنة. ولا شك أن إغفال وإسقاط الصيرورة التاريخية والتوقف عند الفكر العربى السابق سوف يؤدى على الخروج عن سياق المرحلة الراهنة فى التاريخ القومى للشعوب العربية التى تشهد تحديات غير مسبوقة سياسياً واقتصادياً وثقافياً لا يمكن إغفالها أو التقليل من شأنها. وإذا كان الحديث عن الفكر القومى والوحدة العربية خلال الخمسينيات والستينيات يمثل جماع الطموحات الجماهيرية والنخب السياسية إلا أن المرحلة الراهنة تشهد انحساراً ملحوظاً فى ظل تخلى معظم الأنظمة العربية عن مسئولياتها القومية علاوة على تشتت النخب السياسية والثقافية وعجز الجماهير عن خلق تنظيمات جبهوية قادرة على مواجهة بطش الحكومات ضد كل من تسول له نفسه التذكير بضرورة الالتزام بالمسئوليات القومية خصوصاً ما يتعلق بالقضية الفلسطينية التى كانت فى يوم ما قضية كل العرب فإذا بنا نجدها الآن أسيرة العرب.

المبحث الثاني

أزمة الحقوق الثقافية في زمن العولمة

لم يعد أمامنا نحن العرب سوى المجال الثقافى الذى يمكن أن تتجلى فيه قدرتنا على طرح البديل؛ خصوصاً فى ظل الإخفاقات والاستلاب المتكرر للأراضى العربية والتشتت الأيديولوجى والتفكك السياسى.

ولا شك أن العولمة بحكم آلياتها الاقتصادية التى تسعى إلى توحيد العالم تحت شعار كل السلطة للأسواق) وممارساتها التى تعتمد أساساً على تحرير التجارة من القيود كافة، وتسليع كل الأنشطة البشرية، وتدعيم حرية تدفق رؤوس الأموال، وتشجيع الاستثمارات، إنما تؤكد دوماً عدم حياد هذه الممارسات التى تتم محملة بثقافة المنشأ. وإذا كان التطور الذى طرأ على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات قد أدى إلى زيادة التفاعل الثقافى على مستوى العالم، إلا أن المشكلة التى لا يمكن إنكارها تتمثل فى أن تدفق الرسائل الإعلامية والثقافية يأتى من دول المركز فى الشمال إلى الأطراف فى الجنوب، والتى تتحول إلى مواقع لتلقى هذه الرسائل بكل ما تحمله من تحيزات وقيم تتعارض مع منظومة القيم السائدة فى تلك المجتمعات. والخطير فى الأمر أن سادة السوق بدؤوا يسعون للهيمنة على

حقل الثقافة من خلال نخب كونية متجانسية تسعى إلى تنميط العادات والثقافات وطرق العيش على نمط واحد، فتختزل الحريات إلى حرية التعبير التجارى، وحقوق المواطن إلى حق المجتمع فى الاستهلاك. وتُشيع خطاباً يعتبر أن التاريخ قد انتهى وتوقف عند حقبة العولمة. وقد استفاد مروجو أيديولوجية السوق من أزمة الأيديولوجيات وبرامج التحرر الوطنى والاجتماعى التى حملت للإنسان وعداً بالتغيير، ولكنها أخفقت مُخلفة اليأس والإحباط، كما استفادوا من فشل مشروعات التنمية فى دول الجنوب واستثمروا جيداً لحظة التطور النوعى فى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات التى أدت إلى صعود الثقافة المرئية على حساب الثقافة المكتوبة وجعلت التليفزيون مصدراً أساسياً للمعرفة، وأحدثت انقلابات فى مفاهيم الإعلام وعلاقته بالثقافة. وبحكم التفوق الأمريكى فى الإعلام السمعى والبصرى وتكنولوجيا المعلومات، أصبحت الشعوب تواجه اليوم خطر إقامة فضاء ثقافى عالمى على النسق الأمريكى يُسخر لخدمة متطلبات السوق العالمية.

وقد تفاوتت ردود الفعل ما بين أصوات الاحتجاج الرسمية والشعبية الداعية إلى اعتماد مبدأ الاستثناء مثل فرنسا وكندا، وبين أشكال المقاومة الاجتماعية والثقافية فى دول الجنوب.

ولا شك أن انهيار سلطة الدولة القومية عقب إجراءات التكيف الهيكلى التى فرضتها المؤسسات المالية الدولية على الاقتصاديات الوطنية فى دول الأطراف أدى إلى انطلاق قوى اجتماعية تتسم بالعنف البالغ، وتُنظم نفسها على أساس الهوية الاثنية أو القبلية أو اللغوية أو الدينية حول مطالب ثقافية الطابع. وإذا كان للعولمة الثقافية إيجابيات تتمثل فى الدفاع عن حقوق البيئة وعالمية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد والجماعات، إلا أنها تصطدم مباشرة وبصورة فجة بحقوق الجماعات البشرية المهمشة ثقافياً واجتماعياً؛ خصوصاً فى ظل ما أسفرت عنه العولمة من تحجيم للسياسات القومية فى المجالات الاقتصادية مما كان له سلبياته على الحقوق الثقافية للشعوب وضمان كفالتها

وحمايتها فى ظل التفاوت الرهيب بين الإمكانات التكنولوجية المتقدمة فى الإعلام والاتصال والمعلومات و(التى صارت حكراً لدول الشمال)، وبين سكان وأهالى حزام العوز فى دول الجنوب، مما أسهم فى خلق الصراعات التى اتخذت طابعاً اثنياً أو دينياً أو لغوياً فى هذه الدول مهد الحضارات القديمة والأديان. وقد قدم اليونسكو البديل ممثلاً فى مسودة إعلان الحقوق الثقافية التى نشرها عام ١٩٩٨، وتنص على الحقوق الثقافية التالية (حقوق الهوية الثقافية وحقوق المشاركة فى الحياة الثقافية والتعليم والتدريب والمعلومات والتراث الثقافى وحرية البحث العلمى والملكية الفكرية والمشاركة فى رسم وتطبيق السياسات الثقافية).

وهنا تبرز الحاجة إلى ضرورة توضيح هذه الحقوق الثقافية، والعمل على إثارة الوعى بها فى دوائر المثقفين وقطاعات الرأى العام محلياً وعالمياً. وتبرز أمامنا ثلاثة تيارات أساسية فى الصراع الدائر بين دعاة الانغلاق وبين دعاة التفاعل الثقافى. فهناك التيار الذى يُركز على الأصول الثقافية ويقف على أعتابها مسقطاً كل ما أضافته حركة التاريخ. ويعتقد أنصار هذا التيار أن الخصوصية الثقافية لها جوهر ثابت مستثنى من قوانين الصيرورة التاريخية ولذلك تصلح لكل زمان ومكان، وهى قادرة على الاستمرار مكتفية بذاتها عن ثقافة الآخرين. ويتجه هذا التيار إلى الرفض الكامل للتحديث باعتباره جزءاً لا يتجزأ من عملية التغريب التى تستهدف انتزاع هوية المجتمع العربى الإسلامى.

أما التيار الثانى فهو نقيض الأول، وينطلق من فكرة طمس الفروق الحضارية والثقافية بين المجتمعات ويؤمن بأن الثقافة المركزية؛ أى الثقافة الغربية التى تنتمى إليها الولايات المتحدة باعتبارها القاعدة المركزية للمشروع الثقافى للعولمة، هى الجديرة بأن يكون لها الصوت الأعلى رغم ما تحويه من تسطيح للوعى وتشجيع للمبادرات الفردية القائمة على الاستغلال وبث الفوضى وترويج القيم الاستهلاكية. وهذا التيار يتعمد إغفال الخصوصيات الثقافية الأخرى سواء داخل الحضارة الغربية أم خارجها، ولذلك يرفع شعار (ثقافة السوق العالمية).

أما التيار الثالث فهو ينطلق من المسار العام للحضارة الإنسانية التى منحت البشرية قدراً هائلاً من التنوع الثقافى. ويرى أنصار هذا التيار أن حركة التاريخ تؤكد أن جميع الثوابت الثقافية فى مختلف المجتمعات تخضع لقوانين الجدل، ومحكوم عليها بالتفاعل عبر المكان والتغير عبر الزمان. وتتسم اللحظة الإعلامية الراهنة بكونها لحظة تضم مجموعة من المتناقضات تتمثل فى وجهى المعادلة لثورتى الاتصال والمعلومات؛ فهناك من الإيجابيات التى لا يمكن إنكارها والتى تشير إلى النقلة النوعية فى المنتج الإعلامى والمعلومات والذى يشير إلى اتساع نطاق الخدمة الإخبارية من خلال الإعلام المرئى وتحول ثقافة الصورة إلى سلطة رمزية مهيمنة خصوصاً فى مناخ يشهد تراجعاً حاداً للثقافة المكتوبة على صعيد الإنتاج والتداول. ولعل أخطر ما يعنيه هذا التحول هو أن الصورة لم تعد فقط هى المصدر الأقوى لتشكيل الوعى والذوق والوجدان عبر إمكاناتها الفاعلة، ولكن أيضاً عبر المادة الثقافية التى يجرى تسويقها وترويجها على أوسع نطاق جماهيرى عبر الإمكانات التكنولوجية الهائلة وتوظيفها فى مجال الإعلام، وآلياته، والتى أدت إلى إلغاء ما يُسمى بجغرافية الإعلام كمنتج مرئى وكمادة ثقافية وسلعة تسويقية إذ تجاوز الحدود المحلية والوطنية وأصبح تأثيره ذا أبعاد عالمية. ومن هنا أصبح من الميسور اختراق منظومة القيم والرموز والثقافات المحلية من جانب الثقافات الوافدة. وفى ظل تعدد الشبكات الفضائية لم يعد هناك مجال لاحتكار النخب الحاكمة للصورة كمصدر أساسى يخدم مصالحها ويروج أفكارها، بل أصبحت هناك صور متعددة تسهم فى صياغة وتشكيل وعى الجماهير، وتوجه الرأى العام خصوصاً فى جنوب العالم.

وفى إطار ذلك أصبحت مجتمعات الجنوب – وفى قلبها مصر والعالم العربى – تعانى من جمود الصورة المحلية فى ظل تعددية الصور الوافدة من الخارج؛ خصوصاً وإن هذه الصور الوافدة تطرح بدائل أمام المشاهدين قد لا تقوى النخب المحلية الحاكمة على التصدى لها بسبب تكلسها وجمودها من طول احتكارها

لإنتاج وبث صورة واحدة للخطاب الإعلامى المرئى والمسموع. وينطبق هذا القول على الصحافة القومية التى لا تزال تعتمد على المعايير التقليدية الرأسية القادمة من أعلى إلى الجماهير. هنا تكمن أزمة الإعلام المصرى المرئى والمسموع والمقروء والذى لا يستطيع مواجهة الصور الوافدة التى تطرح أفكاراً ورؤى بديلة تهز مشروعية النخب التقليدية السياسية والثقافية، وتطرح بحدة إشكالية الهوية وتداعياتها فى زمن المعلومات المتغير. فالحديث عن الهوية فى زمن المعلومات المتغير يعنى بالتحديد الحديث عن التغير الذى طرأ على الهوية فى إطار ثورة المعلومات. فالهوية التى لا تقتصر فقط على الثقافى النخبوى، بل تضم أشكال وأساليب الحياة اليومية فى إطار اشتباكها وتفاعلها مع الرصيد المعرفى المشترك للأفراد ومدى تأثيره على أفكارهم وسلوكياتهم، هذه الهوية تتأرجح ما بين الأطروحات التى تقدس التراث وتقف على أعتابه مسقطة (تأثير المكان والزمان)، وما بين القيم الوافدة التى تقدس الاستهلاك وتروج للمنفعة الشخصية والروح الفردية. هنا يكمن المأزق.

obeikan.com

المبحث الثالث

هل يوجد بديل للعولمة الرأسمالية؟

يواجه العالم اليوم بداية انتشار موجة ثالثة من التوسع الإمبريالى شجعها انهيار النظام السوفيتى والأنظمة الوطنية فى العالم الثالث. كما أن أهداف رأس المال المسيطر لم تتغير فهى لا تزال تتمحور حول التوسع فى الأسواق ونهب الموارد الطبيعية للكرة الأرضية والاستغلال المفرط لاحتياطى القوى العاملة فى التخوم على الرغم من أنها تعمل فى ظل ظروف جديدة وتختلف كثيراً من بعض النواحى عن تلك التى كانت تميز المراحل السابقة من التوسع الإمبريالى. وقد تجدد الخطاب الأيديولوجى الموجه للرأى العام الغربى إذ أخذ يتأسس على أفكار مثل (واجب التدخل دفاعاً عن الديمقراطية) و(حقوق الإنسان) وبقدر ما يظهر أمام شعوب آسيا وأفريقيا بوضوح ما يحتويه هذا الخطاب من تزييف وتضليل لما يمثله من ازدواج فى المعايير إلا أن الرأى العام الأوروبي والأمريكى لا يزال يلتف حوله بنفس السهولة التى التف بها حول خطاب المراحل السابقة للإمبريالية.

وتتميز اللحظة الراهنة بقيام مشروع أمريكى شمالى للهيمنة العالمية ويحتل هذا المشروع المسرح العالمى وحده إذ لا يوجد حالياً مشروع مضاد يعمل على الحد من تحكم الولايات المتحدة

كما كان الحال فى مرحلة القطبية الثنائية (١٩٥٤-١٩٩٠) خصوصاً وإن المشروع الأوروبى مع التباس أصله قد دخل مرحلة من التراخى كما تخلت عن ذلك دول الجنوب التى تطلعت فى مرحلة باندونج (١٩٥٥-١٩٧٥) إلى الوقوف جبهة واحدة ضد الإمبريالية الغربية. أما الصين التى تقف وحدها فلم يعد لها من طموح سوى حماية مشروعها القومى ولم تستعد بعد للعب دور نشط فى تشكيل العالم.

والعولمة التى تقدم دائماً على أنها قدر يفرضه التقدم الاقتصادى والتحول الإيجابى لكافة المجتمعات هى فى الحقيقة استراتيجية للهيمنة تعمل على تحقيق السيطرة المزدوجة للولايات المتحدة على العالم اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. ولكن تبقى الهيمنة دوماً متعددة الأبعاد ونسبية وهى متعددة الأبعاد بمعنى أنها ليست فقط اقتصادية وإنما سياسية وأيديولوجية بل ثقافية وعسكرية. وهى نسبية لأن الاقتصاد الرأسمالى العالمى ليس إمبراطورية عالمية يتحكم فيه مركز واحد على الدوام. فمركز الهيمنة مضطر للوصول إلى حلول وسط مع الآخرين حتى إذا كانوا فى وضع خاضع مؤقتاً فما بالك إذا كانوا يرفضون هذا الوضع. ومن هنا فالهيمنة مهددة على الدوام بتطور علاقات القوى بين الشركاء فى النظام العالمى.

وعلى خلفية هذا المشهد المتأزم بين ضغوط النظام العالمى الجديد ومعاناة فئات واسعة منه كان اندلاع حركة مناهضة العولمة الرأسمالية التى لا تمثل للغالبية العظمى من سكان هذا الكوكب سوى الفقر والمهانة، والمرض والبطالة، فالأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقراً بشكل غير مسبوق فى التاريخ.

وتتشكل حركة مناهضة العولمة بشكل أساسى من المتضررين من سلبيات العولمة الاقتصادية وتتصدرهم اتحادات الفلاحين الفرنسية والإيطالية والبرازيلية والنقابات العمالية الأوروبية والأمريكية وكذلك حركات شبابية انجليزية وأمريكية والحركات النسوية المدافعة عن حقوق المرأة وجماعات البيئة ويعرف ناشطو حركة العولمة أنفسهم بأنهم يمثلون توجه أصيل لشعوب العالم فى مواجهة الرأسماليين الجشعين وذلك من أجل إيجاد قوانين بديلة تحكم العولمة الجامحة

التى انطلقت من عقالها والتى تهدد بحدوث عنصرية أبشع بكثير من العنصرية الطبقية أو العرقية أو حتى الدينية فهى عنصرية اقتصادية يمكن أن تضع العالم أجمع على شفا هاوية لا قاع لها. ومن أجل ذلك سار المناهضون للعولمة من الشمال الغنى والجنوب الفقير جنباً إلى جنب من أجل الوقوف ضد هذا التيار الذى يسعى إلى اكتساح وجودهم بعد اقتلاع جذورهم. وتظهر فى قيادة الحركة شخصيات مثل جوزيه بوفيه المزارع الفرنسى الذى نال شهرته بعد تحطيمه إحدى محلات ماكدونالدز ببلدته احتجاجاً على فرض أمريكا رسوماً جمركية على الجبن الذى ينتجه ويصدره لأمريكا وكذلك أجنسيو رامونييه رئيس تحرير لوموند دبلوماتيك الذى أسس منتدى (أتاك) ١٩٩٨ كأول منظمة تناهض العولمة. كما يساند الحركة عالم اللغويات الأمريكى الشهير نعوم شومسكى والمفكر العربى سمير أمين وفرانسوا أوتار وغيرهم العديد من كبار مفكرى أوروبا وأمريكا. كما تتواصل وتتفاعل مع الحركة منظمات حماية البيئة مثل (السلام الأخضر) و(الأرض أولا) و(رين فورست) التى تعترض على السياسة الصناعية التى ينتهجها المتحكمون فى العولمة والتى ستؤدى إلى تدمير كوكب الأرض كما تظهر فى الصورة الجماعات النسوية المدافعة عن حقوق المرأة والرافضة استخدامها كعامل جذب جنسى فى الترويج للسلع الاستهلاكية وكذلك ضد استغلالها فى أعمال متدنية الأجور. بالإضافة إلى الكم الهائل من جمعيات حقوق الإنسان ذات القوة والدعم وأحياناً النفوذ وغيرها من المنظمات غير الحكومية التى تشكل صمام الحركة العالمية المناهضة للعولمة الرأسمالية.

البدائل المطروحة:

يطرح مناهضوا العولمة ثلاثة مستويات للبدائل تشمل اليوتوبيا والأهداف متوسطة المدى والإجراءات التطبيقية الملموسة ويشددون على حقيقة أساسية يجب وضعها فى الاعتبار قبل طرح هذه البدائل وتتمثل فى أن هذه البدائل لا يمكن تطبيقها أو ترسيخ مصداقيتها إلا بنزع الشرعية عن الوضع العالمى الراهن أى

قلب منطق الرأسمالية وبالتالى وضع قواعد جديدة للعبة الاقتصادية أى بعبارة أخرى يجب القضاء على فكرة البدائل هناك أى فكرة غياب البدائل فالمطلوب هو تغيير النظام السائد واستبدال فكرة الحاجة بفكرة الربح والملكية الجماعية بدلاً من ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والأخذ بالأسلوب الاجتماعي للإنتاج سواء فى الإنتاج أو التطوير التكنولوجى وضرورة الإشراف الديمقراطي لا على المجال السياسى فقط وإنما على الأنشطة الاقتصادية كذلك وأن يصبح الاستهلاك وسيلة وليس هدفاً وأن تحتفظ الدولة بدورها كجهاز فنى وليست أداة للقهر الاجتماعى والسياسى والثقافى. هذه هى المعايير التى يضعها مناهضوا العولمة كشرط مسبق. أما البدائل على المدى المتوسط فهى تشمل البدائل الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية والثقافية والبدائل السياسية. وفيما يتعلق بالبدائل الاقتصادية - الاجتماعية - الثقافية فهم يرون أن هناك قطاعات من الأنشطة البشرية يجب عزلها عن المنطق التجارى وإلا تفقد مغزاها مثل الثقافة والتعليم والإعلام كما يؤكدون على ضرورة عدم قصر حرية الانتقال على رؤوس الأموال والسلع فحسب وإنما يجب أن يشمل الأفراد أيضاً.

ويطالب مناهضوا العولمة بضرورة تكوين قاعدة قوية من الاقتصاديات الإقليمية لمواجهة التكتلات الاقتصادية المهيمنة وللمفاوضة بكفاءة فى الاقتصاد المعولم وذلك سعياً لخلق نقطة انطلاق نحو التعددية الاقتصادية والسياسية فى المستقبل فى مواجهة القطبية الأحادية الحالية والتى تتمثل فى الثالوث أوروبا واليابان بزعامة الولايات المتحدة. ولتعديل العلاقات بين الشمال والجنوب وهى سمة أخرى للعولمة المعاصرة كما يقترحون إزالة العوائق أمام تنمية الاقتصاديات التابعة والتحكم فى تجارة السلاح خصوصاً أسلحة الدمار الشامل من خلال سلطة دولية حقيقية ويؤكدون على عدم التفكير فى إلغاء السوق نهائياً لأنه إذا كان السوق هو علاقة اجتماعية فإن تحوله فى ظل العولمة لا يمكن أن يحدث إلا فى إطار توازن جديد يستلزم التقاء أشكال المقاومة والنضال من أجل

خلق علاقة جديدة للقوى تقوم على أساس مساواة حقيقية فى التبادل. ويشددون على أهمية إعادة توصيف العمل الذى يتأثر بلا شك بالتكنولوجيات الجديدة وذلك سعياً إلى إعادة تنظيمه وحمايته من المنافسة القاتلة بين الشركات العملاقة وأخيراً هناك عامل البيئة التى يرون استحالة مواصلة السير على الوتيرة الحالية التى تتميز باستنفاد الموارد غير المتجددة وتدمير البيئة وتحول التنمية إلى استهلاك غير محدود وغير متساو ومدمر للتوازنات الطبيعية والكرامة الإنسانية وبعيد عن الرقابة الشعبية.

أما فيما يتعلق بالبدائل السياسية تؤكد التيارات المناهضة للعولمة الرأسمالية أن البدائل الاقتصادية لن ترى النور ما لم تواكبها بدائل سياسية خصوصاً أن العولمة الحالية تمنح للنظام الاقتصادى الرأسمالى سلطة حاكمة أى قدرة ضخمة على فرض معاييرها على الحياة الاجتماعية والثقافية والقوة الموازنة له لا يمكن إلا أن تكون سياسية بالمعنى الواسع للكلمة. فعلى المستوى العالمى يجب تقوية المؤسسات الدولية ومقرطتها وهذا يشمل إلى جانب مجلس الأمن الأجهزة المتخصصة للأمم المتحدة. أما بالنسبة للمنظمات التى نشأت عن مؤتمر بريتون وودز (الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمى) التى صارت الأدوات الفعالة لتطبيق وفاق واشنطن (النيوليبرالية) فيجب أن تعود إلى دورها الأصلى وهو تقنين النظام الاقتصادى العالمى ولكن بمعايير تختلف عن مجرد الربحية. وبالنسبة للدولة لابد من إعادة دورها كضامن للأهداف الاجتماعية والاهتمامات البيئية مع تعزيز كفاءتها الفنية والتقنية وتأكيد الرقابة الديمقراطية على جميع المستويات.

وسعياً لتحقيق هذه البدائل فى المدى المتوسط يشدد مناهضو العولمة على ضرورة توافر ثلاثة عوامل أساسية تتمثل فى توحيد وتكتل أشكال المقاومة والنضال الاجتماعى ضد الهيمنة الرأسمالية على جميع المستويات المحلية والعالمية مع توفر الإرادة السياسية من جانب الحكومات وضرورة تعديل القانون

الدولى ويؤكدون على أنه لابد من أن تتكامل هـذه العوامـل معـاً لتحقيـق البـدائل المطروحة. هذا وتقتصر أطروحـاتهم الخاصـة بالبـدائل عـلى المـدى القصـير فى اقتراح مجموعة من الإجراءات القانونية تشـمل المجـالات الاقتصـادية والبيئيـة والسياسية والاجتماعية والثقافية وتتمثل فى إلغـاء ديـون البلـدان الفقيـرة ووضـع القيود على عولمة القطاع غير التجارى وحماية الموارد غير المتجددة وتنفيـذ بنـود (أجندة ٢١) لمؤتمر ريـو دى جـانيرو وتشـريع دولى للعمـل وقواعـد للحـد مـن السلطات المطلقة للشركات متعددة الجنسية وإعادة تنظيم الأمم المتحـدة وإدارة عالمية للإرث الأيكولوجى (البيئى) والثقافى وحماية الإنتاج الثقافى الوطنى. ويؤكد المناهضون للعولمة أن البدائل موجودة ولا شك فى مصـداقيتها ولكـن التحـدى الحقيقى الذى واجـه الحركـات الاجتماعيـة يكمـن فى قـدرتها عـلى تفعيـل هـذه البدائل.